جامعة دمشق

المعهد العالي للتخطيط الإقليمي

تطبيقات مفهوم الاقتصاد الأخضر لتحقيق الاستدامة

حالة دراسية: حاضنات الأعمال في مدينة دمشق

دراسة أعدت لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في

هندسة المدن والتنمية الحضرية المستدامة

إشراف

د.نتاليا عطفة

د.محمدحيان سفور

إعداد

رانية نديم شمسين

العام الدراسي 2016 – 2017

الملخص

برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كوسيلة وأداة نحو تحقيق التنمية المستدامة في السنوات العشر الأخيرة نتيجة الأزمات المناخية والمالية والبيئية التي تعرض لها العالم، باعتباره اقتصاداً يؤدي إلى تحقيق الإنصاف الاجتماعي ويحد من التلوث البيئي ويزيد من كفاءة استخدام الموارد والطاقة، ويحسن الدخل ويولد فرص عمل لجميع فئات المجتمع، بالإضافة إلى أنه يؤمن معيشة حضرية أكثر استدامة ويقلل انبعاث الكربون.

يواجه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تحديات تتمثل في انتشار الفقر والبطالة والعمالة غير المنظمة، ضعف وعي القطاعات المجتمعية، بالإضافة إلى تحديات بيئية وديموغرافية لا تنحصر فقط في ازدياد عدد السكان بل في التوزع غير المنتظم.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس حدثاً سهلاً وسريعاً، بل يتطلب جملة من الإجراءات تشمل تأمين الظروف التمكينية والبيئة المواتية، دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والأجندات الإقليمية، تحديث التعليم وتضمين الاستدامة ضمن المناهج والبرامج الدراسية، بالإضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعم الإبداع والابتكار وبناء القدرات والاهتمام بالتدريب، والأهم دعم وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز وتنفرد به من مزايا ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع ودورها البارز في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. وتعتبر حاضنات الأعمال من الآليات الناجحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تقدمه الحاضنات من خدمات واستشارات ودعم في مرحلة انطلاق المشروع.

تختلف أنواع حاضنات الأعمال تبعاً لاختصاصها والهدف الذي أنشأت من أجله وحسب الملكية وتوفر المكان، إلا أن جميع الحاضنات تقوم بدور مهم لتمهيد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تنمية المجتمع المحلي، دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تشجيع الريادة والإبداع وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل.

تمتلك مدينة دمشق المقومات اللازمة لانتشار ونجاح كافة أنواع الحاضنات، ويقدم البحث مقترحاً لعددٍ من الحاضنات: حاضنات تتبع القطاع العام، حاضنات القطاع الخاص، حاضنات القطاع الأهلي، حاضنات حرفية، حاضنات صناعية، حاضنات ضمن المناطق المتضررة.